



الأستاذ الدكتور لالورابح

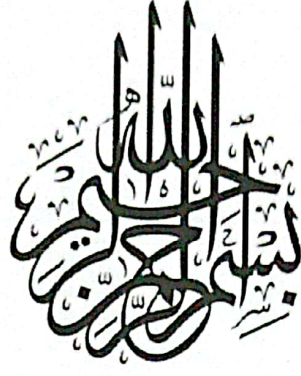
المقدمات الأساسية في القانون الإداري

التنظيم الإداري - القرارات الإدارية؛ الصفقات العمومية
طبقا لقانون الصفقات العمومية الجديد رقم 12-23
المرفق العامة؛ الضبط الإداري

مزيد ومنقح



بيت الأفكار



العنوان : الدار البيضاء - الجزائر

هاتف : 023-74-80-02

النقال : 0554-96-95-20 / 0559-13-24-01

البريد الإلكتروني: beitelafkar@gmail.com



بيت الأفكار

العنوان: المقدمات الأساسية في القانون الإداري

تأليف: الأستاذ لدكتور لالو رابح

الحجم: 23.5*15.5

عدد الصفحات : 222

الطبعة: الثانية

رقم الإيداع: أكتوبر 2024

ردمك: 9-49-680-9931-978

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل (سواء التصويرية أو الميكانيكية أو الإلكترونية) بها في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل الصوتي على النشرة والنقرص المدمجة دون الموافقة الخطية من الناشر

فهرس الكتاب

5	مقدمة
9	الباب الأول: مدخل للقانون الإداري
10	الفصل الأول: ماهية القانون الإداري
11	المبحث الأول: مفهوم القانون الإداري
11	المطلب الأول: تعريف القانون الإداري
13	المطلب الثاني: نشأة وتطور القانون الإداري
13	الفرع الأول: تطور القانون الإداري في فرنسا
15	أولا: مرحلة الإدارة القضائية
16	ثانيا: مرحلة نشأة مجلس الدولة الفرنسي
17	ثالثا: مرحلة القضاء المفوض
18	رابعا: مرحلة الازدواجية القضائية
19	الفرع الثاني: تطور القانون الإداري في الدول الأنجلوساكسونية
22	الفرع الثالث: تطور القانون الإداري في الجزائر
24	المطلب الثاني: خصائص القانون الإداري
24	الفرع الأول: القانون الإداري قانون حديث النشأة
26	الفرع الثاني: القانون الإداري قانون غير مقنن
27	الفرع الثالث: القانون الإداري قانون متطور ومرن
29	الفرع الرابع: القانون الإداري قانون السلطة العامة
29	الفرع الخامس: القانون الإداري قانون قضائي
30	المبحث الثاني: الطبيعة الذاتية لقواعد القانون الإداري
31	المطلب الأول: مصادر القانون الإداري
32	الفرع الأول: التشريع
33	الفرع الثاني: المعاهدات الدولية
34	الفرع الثالث: العرف الإداري
36	الفرع الرابع: القضاء الإداري
38	الفرع الخامس: المبادئ العامة للقانون الإداري
40	الفرع السادس: الفقه الإداري
41	المطلب الثاني: تمييز القانون الإداري عن غيره من فروع القانون الأخرى
41	الفرع الأول: القانون الإداري والقانون الدستوري
43	الفرع الثاني: القانون الإداري والقانون المدني

45	الفرع الثالث: القانون الإداري وعلم الإدارة العامة
45	الفرع الرابع: القانون الإداري والقانون المالي
46	الفرع الخامس: القانون الإداري وقانون العقوبات
47	المطلب الثالث: أسس القانون الإداري
47	الفرع الأول: معيار السلطة العامة وأعمال الإدارة العامة
49	الفرع الثاني: معيار المرفق العام
51	الفرع الثالث: معيار الهدف
52	الفرع الرابع: معيار الجمع بين السلطة العامة ومعيار المرفق العام
54	المبحث الثالث: أشخاص القانون الإداري
54	المطلب الأول: مفهوم الشخصية المعنوية
55	الفرع الأول: تعريف الشخصية المعنوية
55	الفرع الثاني: الاختلاف الفقهي حول وجود الشخصية المعنوية
55	أولا: نظرية المجاز القانوني
57	ثانيا: نظرية الوجود القانوني للشخص المعنوي
58	ثالثا: النظريات المنكرة للشخصية المعنوية
59	المطلب الثاني: أنواع الشخصية المعنوية
61	المطلب الثالث: أهمية التمتع بالشخصية المعنوية وانتهائها
64	الفصل الثاني: الأسس النظرية والتطبيقية للتنظيم الإداري
65	المبحث الأول: المركزية الإدارية كأساس نظري للتنظيم الإداري
65	المطلب الأول: تعريف المركزية الإدارية
66	المطلب الثاني: أركان المركزية الإدارية
66	الفرع الأول: حصر الوظيفة الإدارية في يد الإدارة المركزية
67	الفرع الثاني: خضوع موظفي الإدارة المركزية لنظام السلم الإداري
67	المطلب الثالث: أشكال المركزية الإدارية
67	الفرع الأول: التركيز الإداري
68	الفرع الثاني: عدم التركيز الإداري
72	المطلب الرابع: تقييم نظام المركزية الإدارية
74	المبحث الثاني: اللامركزية الإدارية كأساس نظري للتنظيم الإداري
74	المطلب الأول: تعريف اللامركزية الإدارية
75	المطلب الثاني: أشكال اللامركزية الإدارية
75	الفرع الأول: اللامركزية الإقليمية
76	الفرع الثاني: اللامركزية المرفقية

76	المطلب الثالث : مقومات اللامركزية الإدارية
77	الفرع الأول : ضرورة وجود استقلال قانوني لمجموعة الهيئات اللامركزية
77	الفرع الثاني : وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية
77	الفرع الثالث : وجود نظام للوصاية الإدارية يحكم العلاقة بين الهيئات اللامركزية والهيئة المركزية
79	المطلب الرابع : تقييم نظام اللامركزية الإدارية
80	المبحث الثالث : الإدارة المركزية في الجزائر كأساس تطبيقي للتنظيم الإداري
80	المطلب الأول : الإدارة المركزية أثناء الاستعمار وبعده
81	الفرع الأول : الإدارة المركزية أثناء الاستعمار
81	الفرع الثاني : الإدارة المركزية في مرحلة الاستقلال
83	المطلب الثاني : أجهزة الإدارة المركزية
84	الفرع الأول : رئاسة الجمهورية
86	الفرع الثاني : الحكومة
86	الفرع الثالث : الوزير
88	الفرع الرابع : الهيئات الاستشارية لرئيس الجمهورية
90	المبحث الرابع : الإدارة اللامركزية في الجزائر كأساس تطبيقي للتنظيم الإداري
90	المطلب الأول : الولاية وهيئاتها
91	الفرع الأول : المجلس الشعبي الولائي
91	أولا : تسيير وإدارة المجلس الشعبي الولائي
93	ثانيا : تشكيلة المجلس الشعبي الولائي
94	الفرع الثاني : الوالي
94	أولا : تعيينه وإنهاء مهامه
95	ثانيا : صلاحيات الوالي
97	الفرع الثالث : الرقابة على أعمال الولاية
99	المطلب الثاني : البلدية وهيئاتها
100	الفرع الأول : المجلس الشعبي البلدي
100	أولا : تشكيلة المجلس وسير أعماله
102	الفرع الثاني : رئيس المجلس الشعبي البلدي
102	أولا : انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي
103	ثانيا : صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي
104	الفرع الثالث : الرقابة على البلدية
107	الباب الثاني : امتيازات الإدارة العامة ووظائفها

108	الفصل الأول: القرارات الإدارية
109	المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري
109	المطلب الأول: تعريف القرار الإداري
110	المطلب الثاني: خصائص القرار الإداري
110	الفرع الأول: القرار الإداري عمل قانوني
111	الفرع الثاني: القرار الإداري يصدر بالإرادة المنفردة
112	الفرع الثالث: القرار الإداري صادر عن مرفق عام
113	المطلب الثالث: أنواع القرارات الإدارية
114	الفرع الأول: القرارات البسيطة والقرارات المركبة
114	الفرع الثاني: القرارات المنشئة والقرارات الكاشفة
115	الفرع الثالث: القرارات الإدارية وأعمال السيادة
116	الفرع الرابع: القرارات السلبية والقرارات الضمنية
117	الفرع الخامس: القرارات الفردية والقرارات التنظيمية
118	المبحث الثاني: أركان القرار الإداري
118	المطلب الأول: ركن الاختصاص
118	الفرع الأول: العنصر الشخصي
119	الفرع الثاني: العنصر الموضوعي
119	الفرع الثالث: العنصر الزمني
120	الفرع الرابع: العنصر المكاني
120	المطلب الثاني: ركن الشكل والإجراءات
122	المطلب الثالث: ركن السبب
123	المطلب الرابع: ركن الغاية
125	المبحث الثالث: عملية سريان وتنفيذ القرار الإداري ونهايته
125	المطلب الأول: نفاذ القرار الإداري
127	المطلب الثاني: تنفيذ القرار الإداري
128	الفرع الأول: التنفيذ الاختياري للقرارات الإدارية
128	الفرع الثاني: التنفيذ الإداري للقرارات الإدارية
129	الفرع الثالث: التنفيذ القضائي
130	المطلب الثالث: نهاية القرارات الإدارية
130	الفرع الأول: سحب القرارات الإدارية
131	الفرع الثاني: إلغاء القرار الإداري
133	الفصل الثاني: العقود الإدارية

المبحث الأول: مفهوم العقود الإدارية-----	134
المطلب الأول: تعريف العقود الإدارية-----	134
المطلب الثاني : التطور التشريعي للصفقات العمومية في الجزائر-----	136
المطلب الثالث : معايير تمييز العقود الإدارية-----	139
الفرع الأول : أن يكون شخص عام طرفا في العقد-----	140
الفرع الثاني : اشتغال العقد الإداري على شروط استثنائية-----	140
الفرع الثالث : اتصال العقد بنشاط مرفق عام-----	141
الفرع الرابع : ارتباط محل العقد الإداري أو موضوعه بالمرفق العام-----	142
المطلب الرابع :أنواع العقود الإدارية-----	142
الفرع الأول : عقد الأشغال العامة-----	143
الفرع الثاني : عقد التوريد-----	143
الفرع الثالث : عقد تقديم خدمات-----	144
الفرع الرابع : عقد قرض عمومي أو الدين العام-----	144
الفرع الخامس : عقد الامتياز-----	145
الفرع السادس : عقد النقل الإداري-----	145
المبحث الثاني: الصفقات العمومية-----	146
المطلب الأول: تعريف الصفقات العمومية-----	146
المطلب الثاني : طرق إبرام الصفقات العمومية-----	147
الفرع الأول : طريقة المناقصة-----	148
أولا : تعريف المناقصة-----	148
ثانيا : أنواع المناقصة-----	151
الفرع الثاني : أسلوب التفاوض-----	151
أولا : أسلوب التفاوض المباشر-----	153
ثانيا : أسلوب التفاوض بعد الاستشارة-----	154
المطلب الثالث : مراحل إبرام الصفقات العمومية-----	155
الفرع الأول : الإعلان-----	156
الفرع الثاني: إيداع العروض أو التقدم بالعطاءات-----	158
المبحث الثالث: تنفيذ العقود الإدارية ونهايتها-----	158
المطلب الأول : تنفيذ العقود الإدارية-----	158
الفرع الأول : سلطات وحقوق المصلحة المتعاقدة-----	158
أولا : سلطة الرقابة على تنفيذ العقد-----	159
ثانيا : سلطة تعديل شروط العقد من قبل الإدارة المتعاقدة-----	159

160	ثالثا : سلطة توقيع الجزاءات على المتعامل المتعاقد
161	رابعا : سلطة فسخ العقد
161	الفرع الثاني : حقوق المتعاقد المتعامل
162	أولا : الحصول على المقابل المالي
162	ثانيا : التزام الإدارة المتعاقدة بتحقيق التوازن المالي للعقد
165	المطلب الثاني : نهاية العقود الإدارية
165	الفرع الأول : النهاية العادية للعقود الإدارية
165	الفرع الثاني : النهاية غير العادية للعقود الإدارية
165	أولا : الفسخ الإداري
165	ثانيا : الفسخ الأحادي
166	ثالثا : الفسخ القانوني
166	رابعا : الفسخ بالتراضي
166	خامسا : الفسخ القضائي
167	الفصل الثالث : وظائف الإدارة العامة
168	المبحث الأول : مفهوم المرافق العامة
169	المطلب الأول : تعريف المرافق العامة
169	المطلب الثاني : أنواع المرافق العامة
171	الفرع الأول : المرافق الإدارية
172	الفرع الثاني : المرافق الاقتصادية
173	الفرع الثالث : المرافق المهنية
174	الفرع الرابع : المرافق الاجتماعية
174	المطلب الثالث : المبادئ العامة التي تحكم المرافق العامة
175	الفرع الأول : مبدأ المساواة أمام المرافق العامة
176	الفرع الثاني : مبدأ سير المرفق بانتظام و اطراد
176	أولا : حق الإضراب
178	ثانيا : نظرية الظروف الطارئة
178	ثالثا : نظرية الموظف الفعلي
179	الفرع الثالث : مبدأ قابلية المرفق للتغيير
180	الفرع الرابع : مبدأ عدم جواز الحجز على أموال المرفق العمومي
181	المطلب الرابع : طرق إدارة المرافق العامة
181	الفرع الأول : أسلوب الاستغلال المباشر
183	الفرع الثاني : أسلوب المؤسسة العامة

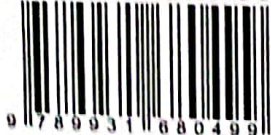
185	الفرع الثالث : أسلوب الامتياز-----
186	الفرع الرابع : أسلوب الاستغلال المختلط-----
187	المبحث الثاني: الضبط الإداري-----
187	المطلب الأول : تعريف الضبط الإداري-----
189	المطلب الثاني : مدلول فكرة النظام العام وأغراض الضبط الإداري-----
189	الفرع الأول : مدلول فكرة النظام العام-----
190	الفرع الثاني : أغراض الضبط الإداري-----
190	أولا : المحافظة على الأمن العام-----
190	ثانيا : المحافظة على الصحة العامة-----
191	ثالثا : المحافظة على السكينة العامة-----
191	رابعا : المحافظة على الأخلاق والآداب العامة-----
192	المطلب الثالث : تمييز الضبط الإداري عن غيره من الضبط الأخرى-----
192	الفرع الأول : الضبط الإداري و الضبط التشريعي-----
193	الفرع الثاني: الضبط الإداري والضبط القضائي-----
194	المطلب الرابع : الجهات المختصة بممارسة صلاحيات الضبط الإداري-----
194	الفرع الأول : الجهات المختصة بممارسة الضبط الإداري على المستوى المركزي
195	الفرع الثاني:الجهات المختصة بممارسة الضبط الإداري على المستوى اللامركزي
195	أولا : الوالي-----
196	ثانيا : رئيس المجلس الشعبي البلدي-----
197	المطلب الخامس : ضوابط التقدير في قرارات الضبط الإداري-----
197	الفرع الأول : الضوابط الواردة على أعمال الإدارة العامة في الظروف العادية--
202	الفرع الثاني:الضوابط الواردة على أعمال الإدارة العامة في الظروف الاستثنائية-
205	خاتمة-----
209	قائمة المراجع المعتمدة-----
215	فهرس الكتاب-----



■ التحق الدكتور لالو رابح بكلية الحقوق جامعة البليدة أين حصل على الليسانس، ثم على شهادة الماجستير والدكتوراه من جامعة الجزائر، لينظم بعدها لسلك التدريس بجامعة خميس مليانة كأستاذ مساعد، ثم أستاذ محاضر بجامعة البليدة "علي لونيبي".



ISBN: 978-9931-680-49-9



العنوان: الدار البيضاء - الجزائر.

هاتف / فاكس: 023 74 80 02

النقل: 0554 96 95 20

البريد الإلكتروني: beitelafkar@gmail.com